

Distr.: Limited  
22 December 2023  
Arabic  
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الخامسة

البند 134 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة عقب مشاورات غير رسمية

## المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024

إن الجمعية العامة،

إنه تؤكد من جديد قراراتها 213/41 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1986، و 211/42 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1987، و 248/45 بء، الجزء السادس، المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1990، و 231/55 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2000، و 253/56 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2001، و 269/58 و 270/58 المؤرخين 23 كانون الأول/ديسمبر 2003، و 276/59، الجزء الحادي عشر، المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2004، و 283/60 المؤرخ 7 تموز/يوليه 2006، و 263/61 المؤرخ 4 نيسان/أبريل 2007، و 236/62 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2007، و 262/63 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2008، و 243/64 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2009، و 259/65 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2010، و 246/66 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2011، و 246/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013، و 247/70 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 261/72 و 266/72 ألف المؤرخين 24 كانون الأول/ديسمبر 2017، و 266/72 بء المؤرخ 5 تموز/يوليه 2018، و 281/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، و 262/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، و 252/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، و 245/76 المؤرخ 24 كانون الأول/ديسمبر 2021، و 271/76 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2022، و 262/77 و 267/77 و 263/77 ألف المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2022، و 263/77 بء المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2023،

وإنه تؤكد من جديد أيضا ولاية كل من لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة

والميزانية في النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة،



- وإن تؤكد من جديد كذلك** دور الجمعية العامة، من خلال اللجنة الخامسة، في إجراء تحليل واف للوظائف والموارد المالية والسياسات المتعلقة بالموارد البشرية، وفي الموافقة عليها،
- وإن تعرب عن القلق البالغ** مما يترتب على عدم دفع الاشتراكات المقررة من أثر ضار على الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة وقدرتها على تنفيذ الولايات والبرامج،
- وإن تدرك** أن التعددية اللغوية، باعتبارها قيمة من القيم الأساسية التي تأخذ بها المنظمة، تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة على النحو المبين في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة،
- وقد نظرت** في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024<sup>(1)</sup> وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة عن الرقابة الداخلية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2024<sup>(2)</sup> وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة<sup>(3)</sup>،
- وقد نظرت أيضا** في تقرير الأمين العام عن تنفيذ المشاريع الممولة من حساب التنمية: التقرير المرهلي الثالث عشر<sup>(4)</sup>،
- 1 - **تؤكد من جديد** أن اللجنة الخامسة هي اللجنة الرئيسية المختصة في الجمعية العامة التي أنيطت بها مسؤوليات مسائل الإدارة والميزانية، وتؤكد من جديد دور اللجنة الخامسة في القيام بتحليل واف للموارد البشرية والمالية والسياسات ذات الصلة، والموافقة عليها، بغية ضمان التنفيذ الكامل والفعال والكفؤ لكافة البرامج والأنشطة التي صدر بها تكليف وتنفيذ السياسات في هذا الصدد؛
- 2 - **تؤكد من جديد أيضا** المادة 153 من نظامها الداخلي؛
- 3 - **تؤكد من جديد كذلك** الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم<sup>(5)</sup>؛
- 4 - **تؤكد من جديد** الإجراءات والمنهجيات المعتمدة في وضع الميزانية، استنادا إلى قراراتها 213/41 و 211/42؛
- 5 - **تؤكد من جديد أيضا** النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة<sup>(6)</sup>؛
- 6 - **تؤكد من جديد كذلك** قرارها 78/\_\_\_ المؤرخ \_\_\_\_\_ 2023؛
- 7 - **تؤيد** الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، رهنا بأحكام هذا القرار؛
- 8 - **تشدد** على أن التمويل يشكل أساس إدارة الأمم المتحدة وعنصرها هاما تقوم عليه هذه الإدارة؛

(1) A/78/6 (Introduction) Sect. 1 إلى Sect. 36 و Income sect. 1 إلى Income sect. 3.

(2) A/78/95.

(3) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 7 (A/78/7).

(4) A/78/85.

(5) ST/SGB/2018/3.

(6) ST/SGB/2013/4 و ST/SGB/2013/4/Amend.1.

- 9 - **تشدد أيضا** على أن العامل الرئيسي في تحديد احتياجات الأمانة العامة من الموارد وهيكلها العام من الموظفين هو إنجاز الولايات بفعالية وكفاءة؛
- 10 - **تحث** جميع الدول الأعضاء أن تفي في الوقت المناسب وبالكامل ودون شروط بالتزاماتها المالية على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة؛
- 11 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يبذل كل جهد ممكن لتيسير قيام الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها المقررة؛
- 12 - **تشدد** على أهمية التواصل في وقت مبكر مع الدول الأعضاء لتحديد الخطوط العريضة لتنفيذ القرارات الأخيرة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مسائل الميزانية وأثرها على شكل عرض الميزانية البرنامجية المقترحة؛
- 13 - **تشدد** على أهمية الأداء الشامل للميزانية في إدارة الخطة البرنامجية والميزانية البرنامجية، وتطلب إلى الأمين العام أن يربط بوضوح بين مدخلات الميزانية والنتائج الملموسة؛
- 14 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز الضوابط الداخلية في تخطيط البرامج والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ؛
- 15 - **تدعو** الأمين العام إلى مواصلة اتباع ممارسات تتسم بالفعالية من حيث التكلفة والكفاءة في مشاريع الميزانيات المقبلة؛
- 16 - **تلاحظ** زيادة كم وحجم الوثائق التي تشكل الميزانية البرنامجية المقترحة، وتلاحظ مع التقدير أن الأمين العام يواصل جهوده لتعزيز نوعية الميزانية البرنامجية المقترحة ووضوحها وسهولة استخدامها، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء؛
- 17 - **تشدد** على أن أي تأخير في إصدار الوثائق التي تطلبها اللجنة الخامسة يؤثر سلبا على عملية صنع القرار الحكومية الدولية التي تضطلع بها اللجنة؛
- 18 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعرض ما يحصل في الميزانية المقترحة من تطور عام من سنة إلى أخرى مقارنة بالميزانية المعتمدة على نطاق مماثل في سياق تواصله المبكر مع الدول الأعضاء قبل اجتماعات اللجنة الخامسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة؛
- 19 - **تلاحظ** توفير المعلومات للدول الأعضاء على شبكة الإنترنت، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده في هذا الصدد؛
- 20 - **تشدد** على أن الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج أداتان إداريتان متآزرتان، وأن تحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج يعزز كلا من الإدارة والمساءلة في الأمانة العامة، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده في هذا الصدد؛
- 21 - **تشجع** الأمين العام على مواصلة جهوده لتحسين عرض الميزانية البرنامجية المقترحة، ولا سيما لضمان ربط الموارد بشكل واضح بإطار للميزنة القائمة على النتائج، وضمان تجسيد الموارد للولايات القائمة والتدابير المتخذة لتحقيقها؛

22 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في الميزانيات البرنامجية في المستقبل التقديرات الإرشادية لتكاليف مشاريع التشييد الرئيسية ضمن المبلغ الإجمالي في باب المقدمة من الميزانية، وذلك لغرض الإعلام فقط؛

23 - **تحيط علما** بالفقرة 23 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

24 - **تقرر** أن تعيد تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة مرة واحدة فقط، في موعد لا يتجاوز بداية الجزء الرئيسي من الدورة، بما في ذلك أبواب الإيرادات؛

25 - **تكرر الإعراب عن قلقها** من ارتفاع عدد الشواغر، وتطلب إلى الأمين العام أن يملأ الوظائف الشاغرة على وجه السرعة، وأن يجري استعراضا لكيفية الاستخدام الفعال للوظائف القائمة، بما في ذلك الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة 24 شهرا أو أكثر، وأن يبلغ في تقاريره المقبلة عن نتائج الاستعراض باقتراح إما الاحتفاظ بالوظائف، مع تبرير واضح للحاجة إليها، أو تغيير الوظيفة، أو اقتراح إلغائها، حسب الاقتضاء؛

26 - **تكرر طلبها** إلى الأمين العام أن يتخذ إجراءات ما قبل الإعلان عن الوظائف الشاغرة بصرف النظر عن حالة السيولة المالية في المنظمة، وأن يتبع نهجا استباقيا إزاء الوظائف الشاغرة في مرحلة ما قبل الإعلان عنها لكي يكون في وضع يمكنه من الشروع في إجراءات الاستقدام وإتمامها بسرعة، بما في ذلك تعيين المرشحين الذين يقع عليهم الاختيار؛

27 - **تشدد** على أهمية الأخذ بافتراضات تطبعها الواقعية والاتساق بخصوص معدل الشواغر عند صياغة طلبات الميزانية من الموارد المتعلقة بالوظائف؛

28 - **تعرب عن بالغ قلقها** إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيهات المتعلقة بسياسة الشراء المسبق، وتشير إلى الفقرتين 8 و 9 من قرارها 263/77، وتطلب إلى الأمين العام أن ينفذ فوراً قرار الجمعية العامة أن الامتثال لسياسة الشراء المسبق لتذاكر السفر شرط أساسي للقيام بأي سفر بدرجة تفوق الدرجة السياحية لجميع الموظفين ذوي الرتب التي تقل عن رتبة أمين عام مساعد، مع استثناءات تُمنح في حال تأخر وثائق السفر، عند الاقتضاء؛

29 - **تقرر** زيادة خفض الموارد غير المتصلة بالوظائف بمبلغ قدره 1 889 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛

30 - **تشير** إلى الفقرة 83 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يحسن تجديد شباب الأمانة العامة من خلال التخطيط الاستراتيجي للقوة العاملة وتعاقب الموظفين بالنسبة لجميع الوظائف الشاغرة أو التي ستصبح شاغرة بسبب حالات التقاعد المقبلة، وأن يتخذ التدابير اللازمة لزيادة الوظائف برتب مبتدئ وخفض وظائف الرتب العليا، وخفض رتب الوظائف الشاغرة الحالية، وأن يقدم تقريرا عن التدابير المتخذة والنتائج المحرزة في الدورة التاسعة والسبعين؛

31 - **تقرر** إلغاء الوظائف التالية التي ظلت شاغرة لأكثر من 24 شهرا:

(أ) وظيفة واحدة برتبة ف-2 لمهندس معماري معاون في مكتب تخطيط البرامج والمالية والميزانية؛

(ب) وظيفتان برتبة ف-2 لموظف معاون لنظم المعلومات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ج) وظيفتان من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لمساعد لشؤون نظم المعلومات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

32 - **تقرر أيضا** أن يكون ملاك الموظفين لعام 2024 على النحو المبين في مرفق هذا القرار؛

## الجزء الأول

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

### الباب 1

تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً

33 - **تحيط علماً** بالفقرة أولاً-9 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتوافق على إنشاء مكتب حماية البيانات والخصوصية، وتقرر إنشاء وظيفة واحدة برتبة مد-1 لكبير موظفي حماية البيانات والخصوصية، ووظيفة واحدة برتبة ف-3 لموظف حماية البيانات والخصوصية، ووظيفة واحدة برتبة ف-2 لموظف معاون لحماية البيانات والخصوصية؛

34 - **تحيط علماً أيضا** بالفقرة أولاً-12 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر إنشاء وظيفة برتبة ف-5 لكبير موظفي الشؤون السياسية في مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

35 - **تقرر** إنشاء وظيفة برتبة ف-2 ووظيفة برتبة ف-3 لموظف لشؤون المراسم في مكتب المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛

36 - **تقرر أيضا** الموافقة على تحويل وظيفة واحدة برتبة ف-5 داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح دون أن يشكل ذلك سابقة؛

### الباب 2

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

37 - **تحيط علماً** بالفقرات أولاً-87 وأولاً-88 وأولاً-89 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتوافق على اقتراح الأمين العام بشأن الموارد غير المتصلة بالوظائف؛

## الجزء الثاني

الشؤون السياسية

### الباب 3

الشؤون السياسية

38 - **تقرر** ألا يُنقل موظف للشؤون السياسية (ف-3) ومساعد إداري (الرتبة المحلية) في مكتب الاتصال من نيروبي إلى أروشا؛

39 - **تحيط علماً** بالفقرات ثانياً-33 وثنانياً-34 وثنانياً-39 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

40 - **تقرر** تحويلوظيفتين المؤقتتين التاليتين الممولتين من الموارد الخارجة عن الميزانية إلى وظيفتين ثابتتين ممولتين من الميزانية العادية داخل قسم مكافحة الإرهاب لدعم وجود مكتب مكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى:

(أ) وظيفة موظف إدارة البرامج والمنسق الإقليمي (ف-4) التي أنشئت في عام 2018 ونُقلت إلى عشق أباد في عام 2023؛

(ب) وظيفة موظف إدارة البرامج (ف-3) التي أنشئت في عام 2019 واستُعملت في عشق أباد؛

41 - **تقرر أيضا** تحويل وظيفة مؤقتة واحدة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية لموظف لإدارة البرامج (ف-4) أنشئت في عام 2019 ونُقلت إلى مدريد في عام 2021 إلى وظيفة ثابتة ممولة من الميزانية العادية داخل قسم المشاريع الخاصة لتقديم الدعم في تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة التهديدات الإرهابية ضد الأهداف الهشة؛

#### الباب 4

##### نزع السلاح

42 - **تحيط علما** بالفقرتين ثانيا-96 وثانيا-97 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

#### الجزء الثالث

##### العدل والقانون الدوليان

#### الباب 7

##### محكمة العدل الدولية

43 - **تحيط علما** بالفقرتين ثالثا-14 وثالثا-18 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

#### الجزء الرابع

##### التعاون الدولي لأغراض التنمية

#### الباب 9

##### الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

44 - **تحيط علما** بالفقرة رابعا-7 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر إنشاء وظيفتين (1 ف-3 و 1 ف-2)؛

45 - **تحيط علما أيضا** بالفقرة رابعا-10 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

#### الباب 10

##### أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

46 - **تشير** إلى أنه ينبغي، في سياق أولوية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة، إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد الكافية لدعم تنفيذ الولايات في إطار هذا الباب؛

47 - تحيط علما بالفقرة رابعا-39 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر إنشاء وظيفة إحصائي برتبة ف-3؛

48 - تحيط علما أيضا بالفقرة رابعا-40 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

## الباب 11

دعم منظومة الأمم المتحدة لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها

49 - تشير إلى أن تنمية أفريقيا أولوية ثابتة من أولويات الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد التزامها بتلبية الاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا؛

50 - تحيط علما بالفقرة رابعا-63 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

## الباب 14

### البيئة

51 - تحيط علما بالفقرة رابعا-140 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

## الجزء الخامس

### التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

## الباب 20

### التنمية الاقتصادية في أوروبا

52 - تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام لإلغاء الوظائف بطريقة محايدة من حيث التكلفة عند اقتراح إنشاء وظائف، وتحيط علما بالفقرة خامسا-61 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

## الباب 21

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

53 - تنوه باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، وتلاحظ مع التقدير تعاون اللجنة مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك عملها التعاوني مع كيانات المنظومة بشأن تنفيذ البرامج القطرية، فضلا عن مساهمتها في تعزيز الاستراتيجيات والرسائل الإقليمية المشتركة لتقديم الدعم لبلدان المنطقة تبعاً لطلبها؛

## الباب 22

### التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

54 - تشير إلى الفقرة خامسا-110 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتثني على مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في استعراض الإنفاق، وتعرب عن تقهتها في أن نتيجة هذه العملية ستكون اللجنة من تحقيق مزيد من الكفاءة في تنفيذ الولاية المنوطة بها، وتطلب إجراء المزيد من عمليات استعراض النفقات بحيث يفرض ذلك إلى إعادة تنظيم الموارد القائمة من أجل تنفيذ الولايات بمزيد من الكفاءة؛

## الباب 23

## البرنامج العادي للتعاون التقني

55 - تشير إلى الفقرتين خامسا-151 وثالث عشر-43 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز، حسب الاقتضاء، التكامل بين حساب التنمية والبرنامج العادي للتعاون التقني بهدف تحقيق أقصى قدر من تنفيذ الولايات ومن فعالية التمويل من الميزانية العادية في مجال التنمية دعماً للبلدان المحتاجة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(7)</sup>، وأن يبلغ عن ذلك في مقترح الميزانية البرنامجية المقبلة؛

56 - تشير إلى الفقرة خامسا-122 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتشدد على أن أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني ينبغي أن تلبى احتياجات الدول الأعضاء، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية إلى تيسير تقديم خدمات استشارية محددة وبناء القدرات والدعم التقني لتلبية ما للدول الأعضاء من احتياجات خاصة تتعلق بالتنمية المستدامة؛

57 - تطلب إلى الأمين العام أن يبلغ ضمن تقرير الميزانية البرنامجية عن النتائج المحرزة من الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، مع إيراد معلومات شفافة عن المعايير المستخدمة لتخصيص الموارد للكيانات المسؤولة عن التنفيذ حرصاً على الشفافية والمساءلة؛

## الجزء السادس

## حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

## الباب 26

## اللاجئون الفلسطينيون

58 - تحيط علماً بالفقرة سادسا-82 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتوافق على إعادة تصنيف وظيفة مدير إدارة الموارد البشرية من رتبة مد-1 إلى رتبة مد-2؛

59 - تقرر إعادة تخصيص نسبة الـ 50 في المائة المتبقية من الموارد المتصلة بمهام التنظيم التنفيذي والإداري المتوقع أن يقترحها الأمين العام في ميزانية عام 2025، بحيث توجه هذه النسبة إلى ميزانية عام 2024؛

## الجزء السابع

## التواصل العالمي

## الباب 28

## التواصل العالمي

60 - تحيط علماً بالفقرة سابعا-14 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتوافق على نقل وظيفة لموظف لشؤون الإعلام (ف-3) من نيويورك إلى جنيف؛

61 - تشير إلى الفقرة سابعاً-10 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر إنشاء 20 وظيفة فقط في إطار المساعدة المؤقتة العامة: 4 وظائف محررين (ف-4) (محرر واحد لكل واحدة من الإسبانية والروسية والصينية والعربية)، و 8 وظائف لموظفين صحفيين (ف-3) (وظيفتان لكل واحدة من الإسبانية والروسية والصينية والعربية)، و 4 وظائف لمساعدتي تحرير (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) (وظيفة واحدة لكل واحدة من الإسبانية والروسية والصينية والعربية)، و 4 وظائف لمساعدين لشؤون الإعلام من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) (وظيفة لكل واحدة من الإسبانية والروسية والصينية والعربية)؛

### الجزء الثامن

#### خدمات الدعم المشتركة

#### الباب 29 ألف

#### إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال

62 - تشير إلى الفقرة 41 من قرارها 278/77 المؤرخ 18 نيسان/أبريل 2023، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلها الأمين العام في هذا الصدد، وتطلب إلى الأمين العام أن يكفل ألا تقل المعلومات المتاحة على البوابة الإلكترونية الجديدة للقوة العاملة في الأمانة العامة، من حيث النوعية والكمية، عما كان متاحاً في السابق على أداة الإبلاغ الإلكتروني "HR Insight"؛

63 - تحيط علماً بالفقرة ثامناً-6 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

#### الباب 29 باء

#### إدارة الدعم العملي

64 - تحيط علماً بالفقرة ثامناً-35 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

65 - تحيط علماً أيضاً بالفقرة ثامناً-36 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

#### الباب 29 جيم

#### مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

66 - تقرر عدم إنشاء ست وظائف في إطار المساعدة المؤقتة العامة تتصل بتقرير الأمين العام عن التخطيط للاستثمارات الرأسمالية؛

#### الباب 29 واو

#### الإدارة، فيينا

67 - تحيط علماً بالفقرة ثامناً-167 من تقرير اللجنة الاستشارية؛

## الجزء العاشر

## الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل والمصروفات الخاصة

## الباب 31

## الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل

68 - **تقرر** إنشاء وظيفة موظف الشؤون القانونية (ف-4) في أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية ووظيفة موظف شؤون التقييم والتفتيش (ف-3) في أمانة وحدة التفتيش المشتركة، على أن يتم تمويل الموظفين عن طريق المنظمات المشاركة في صيغ تقاسم التكاليف؛

69 - **تقرر أيضا** إنشاء وظيفة واحدة برتبة ف-4 لتعزيز قدرة أمانة لجنة الخدمة المدنية الدولية على الاضطلاع بالمهمة المطلوبة لإجراء الاستعراض الشامل لمجموعة عناصر الأجر، وتدعو المنظمات إلى تغطية التمويل اللازم لهذه الوظيفة باعتبار ذلك تدبيرا استثنائيا ودون أن يشكل ذلك سابقة؛

70 - **تشير** إلى الفقرات عاشرًا-24 وعاشرًا-29 وعاشرًا-38 وعاشرًا-41 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتدعو المنظمات إلى تغطية الزيادة في النفقات المشتركة باعتبار ذلك تدبيرا استثنائيا ودون أن يشكل ذلك سابقة؛

71 - **تشير أيضا** إلى الفقرة عاشرًا-29 من تقرير اللجنة الاستشارية، وتقرر زيادة الموارد غير المتصلة بالوظائف للجنة الخدمة المدنية الدولية بمقدار 1 418 000 دولار (38 في المائة) والموافقة على مبلغ قدره 3 730 900 دولار (100 في المائة) للموارد غير المتصلة بالوظائف على النحو الذي اقترحه لجنة الخدمة المدنية الدولية؛

## الجزء الثالث عشر

## حساب التنمية

## الباب 35

## حساب التنمية

72 - **تقرر** زيادة حساب التنمية بمبلغ إضافي قدره مليون دولار في عام 2024؛

## باب الإيرادات 2

## الإيرادات العامة

73 - **تقرر** أن تكون الإيرادات من الفوائد المصرفية بمبلغ 12 000 000 دولار؛

## باب الإيرادات 3

## الخدمات المقدّمة للجمهور

74 - **تقرر** زيادة الإيرادات في إطار باب الإيرادات 3 بمقدار 1 204 900 دولار، مع الإبقاء على رسوم المرآب عند مستواها الحالي وعدم إدخال أي تغييرات على السياسات المتعلقة بعمليات المرآب؛

75 - **تقرر أيضا** استعمال معدل شغور قدره 11,1 في المائة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية و 9,1 في المائة بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة كأساس لحساب ميزانية عام 2024.

## جدول ملاك الموظفين لعام 2024

عدد الوظائف (باستثناء البعثات السياسية الخاصة)		عدد الوظائف (البعثات السياسية الخاصة) المجموع		الفئة
<i>أبواب النفقات</i>				
<b>الفئة الفنية والفئات العليا</b>				
1	-	1	1	نائبة الأمين العام
54	17	37	37	وكيل الأمين العام
53	19	34	34	الأمين العام المساعد
127	9	118	118	مد-2
366	53	313	313	مد-1
1 131	192	939	939	ف-5
2 059	398	1 661	1 661	ف-4
1 959	380	1 579	1 579	ف-3
593	28	565	565	ف-1/2
<b>6 343</b>	<b>1 096</b>	<b>5 247</b>	<b>5 247</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>فئة الخدمات العامة</b>				
276	2	274	274	الرتبة الرئيسية
2 350	46	2 304	2 304	الرتب الأخرى
<b>2 626</b>	<b>48</b>	<b>2 578</b>	<b>2 578</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>فئات أخرى</b>				
306	-	306	306	الخدمات الأمنية
3 557	1 638	1 919	1 919	الرتبة المحلية
831	725	106	106	الخدمة الميدانية
674	572	102	102	الموظفون الفنيون الوطنيون
93	-	93	93	الحرف اليدوية
<b>5 461</b>	<b>2 935</b>	<b>2 526</b>	<b>2 526</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>14 430</b>	<b>4 079</b>	<b>10 351</b>	<b>10 351</b>	<b>مجموع أبواب النفقات</b>
<i>باب الإيرادات 3</i>				
<b>الفئة الفنية والفئات العليا</b>				
2	-	2	2	ف-5
4	-	4	4	ف-4
4	-	4	4	ف-3
3	-	3	3	ف-1/2
<b>13</b>	<b>-</b>	<b>13</b>	<b>13</b>	<b>المجموع الفرعي</b>

عدد الوظائف (باستثناء البعثات السياسية الخاصة)		عدد الوظائف (البعثات السياسية الخاصة) المجموع	
<b>الفئة</b>			
<b>فئة الخدمات العامة</b>			
7	-	7	الرتبة الرئيسية
42	-	42	الرتب الأخرى
<b>49</b>	-	<b>49</b>	<b>المجموع الفرعي</b>
<b>فئات أخرى</b>			
2	-	2	الخدمات الأمنية
2	-	2	المجموع الفرعي
<b>64</b>	-	<b>64</b>	<b>مجموع باب الإيرادات 3</b>
<b>14 494</b>	<b>4 079</b>	<b>10 415</b>	<b>المجموع</b>